قطاع الخدمات المالية

يُعد قطاع الخدمات المالية في مصر - أحد أقدم وأعرق القطاعات وأكثرها ثباتاً في الشرق الأوسط - وواحداً من أكثر القطاعات تطوراً في المنطقة وذلك بفضل وجود قطاع خاص نشط وكذلك الإصلاحات التنظيمية الرئيسية التي تم تنفيذها. وفي الوقت الحالي، تعتبر البنوك وشركات السمسرة والبنوك الاستثمارية وشركات الملكية الخاصة في مصر من أكثر المؤسسات نشاطاً وحيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تنجح في جذب استثمارات أجنبية كبيرة من الكيانات الكبرى والأسماء المرموقة على المستويين المحلي والعالمي كما تمضي قدماً في تنفيذ خطط توسعية إقليمية طموحة خاصة بهم.

- دور قطاع الخدمات المالية فى تعزيز الإستثمار

وافق مجلس النواب على خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، واعتماد قانون الخطة والموازنة من رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية، تبدأ الوزارات والهيئات وجهات الإسناد المختلفة في تنفيذ الخطة.

أشارت الوزيرة إلى قيام الوزارة بالتنسيق بين هذه الجهات ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومي لتوفير المخصصات المالية وفقاً للجدول الزمني لتمويل المشروعات الاستثمارية وذلك للإسراع بمعدلات تنفيذ المشروعات الخدمية التي ترتبط بحياة المواطنين اليومية، وتساهم في تحسين مستوى معيشتهم.

أضافت السعيد أن مستهدفات الخطة للعام الجديد تتوافق مع الاستحقاقات الدستورية وبرنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. كما يمثل توفير دفعة كبيرة للمشروعات القومية الكبرى بإعتبارها قاطرة التنمية، أهم مرتكزات الخطة. ويبلغ إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة

المستهدفة في خطة العام المالي الحالي ٦٤٦ مليار جنيه موزعة على القطاعات والأقاليم الاقتصادية المحتلفة.

وتستهدف الخطة الجديدة استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي لتبلغ نحو ٥٪ عام ٢٠١٨/١٧ وتستمر في التزايد لتصل نحو ٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.

كما تعمل الخطة على زيادة مساهمة الاستثمار في النمو ليبلغ معدل الاستثمار حوالي ١٦-١٧٪ حتى نهاية عام ٢٠١٨/١٧، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي.

بجانب خفض معدل البطالة ليصل إلى ١١٪ عام ٢٠١٨/١٧ ويستمر في التراجع ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٨,٤٪ من خلال توفير فرص عمل لائق ومُنتج خاصة للشباب والمرأة في كافة محافظات الجمهورية وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحرّ.

كما تسعى الخطة إلى تعزيز القدرات التنافسية للصادرات السلعية لتصل عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٢٢,٥ مليار دولار وتستمر في الارتفاع لتصل بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٣٠ مليار دولار.

أوضحت السعيد إلى إن هذه الخطة هي امتداد لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الأمر الذي يجعلها الإطار الاستراتيجي متوسط المدى الذي ينظم خطط التنمية المستدامة السنوية حتى عام ٢٠٢٠/١٩، ويتبعها عودة للخطط الخمسية مرة أخرى للفترات (٢٠٢١/٢٠- ٢٠٢٥/٢٤)، و(٢٠٢٦/٢٥- ٢٠٣٠/٢٩) وذلك بعد انقطاع دام قرابة الخمس سنوات.